

Distr.: General
1 June 2016
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة أن تحيل طيه رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/
مايو ٢٠١٦ موجهة من ستيفان ديون، وزير خارجية كندا، إلى رئيس مجلس الأمن (انظر
المرفق).

وتلتمس البعثة الدائمة لكندا بكل احترام إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق مجلس الأمن وتعميمهما على جميع أعضاء المجلس.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، بشأن الحالة البائسة للمدنيين في العراق وسورية، الذين عانوا وما زالوا يعانون من فظائع لا يمكن تصورها على يد ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام.

وُثِر جزعنا الأدلة التي تشير إلى احتمال ارتكاب تنظيم الدولة الإسلامية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في العراق وسورية. ويتعين أن يجري التحقيق في هذه الفظائع، وأن تُصدر محكمة مختصة حكماً قانونياً فيها. فلا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

وتعرب كندا عن تضامنها مع ضحايا الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي عداد الاعتداءات المروعة، يتعمد التنظيم استهداف النساء والفتيات من الأقليات الدينية والإثنية بأعمال الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. وتُثير سخطنا أيضاً أعمال العنف التي تُرتكب بحق الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. وعواقب ذلك على الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية عواقبٌ وخيمة، وسيستمر وقعها مدة طويلة بعد انتهاء النزاع. ويتعمد التنظيم أيضاً استهداف المدنيين بالهجمات الفتّاحة بالقنابل. وندين بشدة الانتهاكات التي يرتكبها التنظيم وتجاهله الصارخ لحياة ورفاه المدنيين في العراق وسورية.

وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً خلّص إلى وجود أدلة تشير إلى احتمال ارتكاب التنظيم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في العراق. ودعا التقرير إلى إجراء تحقيق مستقل، وإلى أن ينظر مجلس الأمن في إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد حكومة كندا التوصيات المقدمة في التقرير.

ومؤخراً، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام في العراق، يان كويبتش، مجلس الأمن، في جلسة إحاطة، باكتشاف أكثر من ٥٠ قبراً جماعياً في مناطق في العراق حُررت من قبضة التنظيم. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان محاسبة أفراد التنظيم على ما يُرتكب من جرائم فظيعة. وبالإضافة إلى ذلك، حثّ الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد علي الحكيم، المجلس على إنشاء آلية قانونية خاصة لإجراء التحقيقات وتقديم المجرمين المنتهين إلى التنظيم إلى العدالة. ومن المؤكد أنه، بدون محاسبة، لن يتحقق سلام مستدام في العراق وسورية.

ولذلك، نطلب من مجلس الأمن التصرفَ وفقاً للمسؤولية الرئيسية المنوطة به والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، وإنشاء آلية للتحقيق في ما يرد من تقارير عن ارتكاب التنظيم لانتهاكات للقانون الدولي في العراق وسورية، ليتسنى الوقوفُ على ما إذا كانت هذه الانتهاكات تشكل أعمال إبادة جماعية أو جرائم دولية أخرى خطيرة، ولتحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات والتدابير اللازمة لكفالة المحاسبة عن الجرائم التي يرتكبها التنظيم في العراق وسورية بسبل منها الإحالةُ إلى المحكمة الجنائية الدولية حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتناً إصدار هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن وتعميمها على جميع أعضاء المجلس.

(توقيع) ستيفان ديون